



ضمان كون خطط الاستجابة لفيروس كورونا (كوفيد-19) بقيادة المجتمع المحلي وتراعي الفوارق بين الجنسين وتلبي احتياجات كل الناس،
بمن فيهم الأكثر احتياجاً

السياق

تضمن مؤسسة CARE الجهود المبذولة من الحكومات ونظام الأمم المتحدة للحد من التبعات الإنسانية والصحية والاجتماعية-الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 غير المسبوقة التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات والحكومات في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فإن العالم غير مهياً لمواجهة هذه الجائحة، لاسيما في البلدان التي بها أعداد كبيرة من الفقراء والمهمشين الذين يواجهون تحديات بالفعل في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والخدمات الاجتماعية الأخرى. من شأن فيروس كورونا (كوفيد-19) أن يفاقم من حالات عدم المساواة والظلم الموجودة بالفعل. تتعرض النساء والفتيات لمخاطر عالية، وكذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والذين يعانون من سوء مستوى الصحة أو سوء التغذية ومجموعات مثل ¹ LGBTQI+ ، لاسيما إذا كانوا يعيشون في بيئات هشّة بشكل دائم تتأثر بالفعل بحالات طارئة معقدة،² مع النظم الصحية المتداعية وعدم وجود حماية اجتماعية.

في 25 مارس/ آذار، أطلقت الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية العالمية (GHRP) لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، التي تدعو الدول من خلالها إلى زيادة المساعدات العالمية للاستجابة إلى العواقب المباشرة على الصحة العامة والعواقب الإنسانية الفورية غير المباشرة للجائحة، لاسيما على الأشخاص المتواجدين في بلدان تعاني بالفعل من أزمات أخرى. تجمع خطة الاستجابة نداءات من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتدعو إلى جمع تمويلاً مبدئياً بقيمة 2.01 مليار دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات بالنسبة للفترة من أبريل/ نيسان إلى ديسمبر/ كانون الأول 2020.

وكما يقول الأمين العام للأمم المتحدة، هذه مجرد "قطرة في بحر". من الواضح تماماً أن هذا المبلغ غير كافٍ لتمويل الاستجابة المباشرة إلى جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في الظروف الطارئة المعقدة الحالية، ليس ذلك فحسب، بل أنه ستكون هناك حاجة إلى مبالغ أكبر بكثير للتعافي من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم.

الآن أصبح على المجتمع الإنساني والإنمائي والمانحين والحكومات مسؤولية أكبر من أي وقت مضى لتمويل الاستجابة إلى جائحة (كوفيد-19)، مع تطبيق الدروس المستفادة من الجهود السابقة لتحسين فعالية وكفاءة نظام المساعدات الإنسانية. كما يجب علينا أن نطبق الدروس المهمة للغاية المستفادة من الحالات الطارئة السابقة فيما يتعلق بالصحة العامة، مثل الكوليرا والإيبولا، على استجابتنا لجائحة (كوفيد-19)، بالإضافة إلى ضرورة الوفاء بالالتزام بالعمل وفقاً "لطريقة عمل جديدة" ومنهجات الربط بين التنمية والتدخلات الإنسانية من أجل:

- امتلاك آليات لإدارة التمويل والمنح أكثر مرونة وقابلية للتعديل،
- استجابة أكثر ارتباطاً بالمجتمع المحلي وأكثر تركيزاً على المساواة بين الجنسين وقائمة على الحقوق، وتضع النساء والفتيات في بؤرة الاهتمام،
- ضمان إتاحة الوصول إلى المساعدات الإنسانية المبدئية لكل المحتاجين.

تستند هذه الورقة في الأساس على الالتزامات الفعلية للمجتمع الإنساني، وتدعم التحليل الأولي لمؤسسة CARE بشأن الإجراءات الفورية التي يجب اتخاذها من قبل الحكومات والمانحين ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني والإنمائي عموماً للتوسع في الاستجابة الإنسانية مع مساعدة الحكومات والمجتمعات في الوقت نفسه "للتعافي بشكل أفضل" مع نماذج التنمية الأكثر شمولاً واستدامة.

ضمان الوصول المستمر إلى المحتاجين وفقاً للمبادئ الإنسانية

يشكل الوصول دون عوائق إلى المحتاجين تحدياً متزايداً للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني خلال السنوات الأخيرة حيث تواجه بشكل متزايد عمليات بيروقراطية وإدارية أكثر تعقيداً (مثل القواعد الجديدة للتسجيل كمنظمات غير حكومية، والحصول على تأشيرات وتصاريح عمل لاستيراد لوازم الإنقاذ، وإجراء تقييمات الاحتياجات الأساسية ومراقبة الأنشطة، وتلقي تصاريح السفر وما إلى ذلك). كما أن قوانين وتشريعات مكافحة الإرهاب ونظم العقوبات تزيد من القيود المفروضة على العمل الإنساني، بالإضافة إلى التناقض الفعلي للحيز المتاح للمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وتهديد مبادئ الإنسانية والحيادية والنزاهة. تتفاقم هذه العوامل في مناطق النزاعات بسبب انعدام الأمن لموظفينا ومن نصل إليهم.

¹ المثليات والمتحولين جنسياً والشواذ ومزدوجي الجنس + (بما في ذلك عديمي الجنس وما إلى ذلك).

² تعمل CARE في 13 من 14 بلد "عرضة لمخاطر عالية" لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، كما تحدها مجموعة بيانات إدارة المخاطر INFORM. هذه البلدان الضعيفة يصل خطر التعرض فيها لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) إلى 3 أضعاف، بينما يكون معدل الحصول على الرعاية الصحية بها أقل 6 مرات من البلدان الأخرى. وهكذا فإن البلدان التالية تعتبر من أقل البلدان استعداداً للتأقلم مع الضغوط الإضافية التي يفرضها وباء مثل جائحة كوفيد-19: أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وهاتي والعراق والنيجر ونيجيريا والصومال وجنوب السودان والسودان وسوريا وأوغندا واليمن.

إن الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومات لاحتواء تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤدي إلى مشاكل إضافية وغير مسبوقه فيما يتعلق بالوصول. ومع غلق المطارات والحدود، وغلقت وقفل المحال والمؤسسات، وتدابير الحجر والقيود الأخرى على الحركة، لا يمكننا التحرك بحرية لإعداد الاستجابة المناسبة لجائحة (كوفيد-19)، ونشعر بالقلق البالغ من الأثر المتزايد على قدرتنا على الاستمرار في القيام بتدخلات الإنقاذ المهمة، مثل توزيع المساعدات الغذائية والنقدية والمياه والتدخلات المتعلقة بالصحة والنظافة والمأوى والأنشطة ذات الصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية، لملايين المجتمعات المعرضة لمخاطر عالية بالفعل والتي تعيش حالياً في أوضاع طارئة. تتعرض مساعدات الإنقاذ المهمة للغاية لمخاطر الانقطاع أو حتى التوقف في كل من سوريا واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ونيجيريا وكولومبيا وفنزويلا وأفغانستان وميانمار وبنغلاديش... إلخ.

في الوقت نفسه، نحن في مؤسسة CARE ندرك تماماً مسؤوليتنا عن التأكد من عدم إلحاق الضرر، ومن أن عملياتنا وموظفينا لا يسهموا في انتشار الفيروس. وعلى الرغم من اتخاذنا لكل التدابير الوقائية الممكنة، لكن لدينا قلق متزايد من أن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المستضعفة، بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين والسكان النازحين داخلياً، سيؤدي إلى خسارة الأرواح وإضعاف تدابير احتواء تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) في المخيمات المزدحمة أو بين السكان المحرومين الذين يكونوا في أمس الحاجة للغذاء والماء وغير قادرين على احترام القيود المفروضة على الحركة وغيرها من تدابير الاحتواء من أجل إطعام أنفسهم وعائلاتهم.

بناء عليه، ندعو مؤسسة CARE الحكومات إلى ما يلي:

- السماح على الفور بتدخلات الإنقاذ وتيسير استمرارها في الأزمات الحالية وتوسيع نطاق الاستجابة السريعة لجائحة (كوفيد-19)، بما في ذلك ما يلي:
 - إنشاء محاور دولية ومحلية للعمل الإنساني لضمان وصول السلع الإنسانية والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في إطار الاستجابة لجائحة (كوفيد-19)؛ يشمل ذلك تنظيم الرحلات الجوية الإنسانية والمحاور الإنسانية البرية والبحرية، وإنشاء سلاسل الإمداد والتوزيع لإمدادات الطوارئ (الأغذية والعناصر غير الغذائية والإمدادات ذات الصلة بفيروس كوفيد-19 مثل أدوات الاختبار وأطقم معدات الوقاية الشخصية وما إلى ذلك).
 - اعتبار العاملين في المجال الإنساني أفراد مهمين وأساسيين ومنحهم الدعم اللازم للسفر والوصول إلى المحتاجين.
 - وضع إجراءات إدارية خفيفة وسريعة حتى تستفيد المنظمات الإنسانية من التدابير المذكورة أعلاه وتتمكن من الحصول بسرعة على كل التأثيرات وتصاريح العمل والسفر ورخص الاستيراد الضرورية، ولضمان التعريف بهذه التدابير.
 - نوصي الحكومات بالنظر في وضع تدابير "جامعة وشاملة" لضمان المعالجة الأنوية للطلبات.
- وندعم دعماً كاملاً دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار فوراً في جميع أنحاء العالم، وبدون ذلك ستأخر الاستجابة إلى جائحة كوفيد-19 في المجتمعات المتأثرة بالنزاع وستكون صعبة للغاية.
- الأهم من كل ذلك، هو أن مؤسسة CARE تدعو إلى اتخاذ إجراءات متوازنة بين احتواء تفشي الفيروس واحترام حقوق جميع المواطنين، لاسيما حقوق النازحين وبخاصة طالبي اللجوء والمهاجرين واللاجئين. كما نحث الحكومات على الامتناع عن إجراءات إعادة القسرية³ والحفاظ على الالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك الحق في طلب اللجوء. تشيد مؤسسة CARE بالحكومات التي تواصل السماح لطالبي اللجوء بعبور الحدود وتحثهم على التأكد من إجراءات الحجر الصحي وتدابير الاحتواء الأخرى التي قد يتخذونها تراعي احتياجات مختلف الفئات المستضعفة.

التعجيل من تنفيذ New Way of Working (طريقة العمل الجديدة)⁴

يجب أن تساعد "طريقة العمل الجديدة" و"الترباط الثلاثي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام" التي افضت إليها القمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016 في تعريف المانحين والحكومات باستراتيجيات التمويل المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وفي حين أن هناك حاجة ملحة إلى موارد إضافية للتوسع السريع في جهود الاستعداد والاستجابة لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ستكون هناك حاجة أيضاً إلى استثمارات متزامنة في خطط الاستجابة الحالية للعمل الإنساني وشؤون اللاجئين وفي القطاعات التنموية والاجتماعية الهامة لتجنب انهيار النظم والاقتصادات. كما أن تدابير حفظ السلام وضمان اتباع نهج قائم على الحقوق في الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) تعتبر من الأمور الحاسمة، لاسيما في السياقات الهشة ذات الأزمات الممتدة حيثما تكون هناك احتمالات واقعية للغاية لأن تؤدي بعض تدابير الاحتواء إلى انتشار العنف أو تآجيل التوترات الكامنة في المجتمعات المتوترة أصلاً.

كذلك فإن الالتزام القوي بالحفاظ على العمليات الإنسانية الحالية وتوسيعها يعتبر من العناصر الحيوية للاستجابة إلى جائحة كوفيد-19 لضمان ألا

³ يقصد بالإعادة القسرية إعادة اللاجئين وطالبي اللجوء قسراً إلى أي بلد يمكن أن يتعرضوا فيه للاضطهاد.

⁴ يقصد من New Way of Working (طريقة عمل جديدة) "الالتزام بالعمل" موقفاً عليه من قبل اليونيسف (UNICEF) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بموافقة البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، في القمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016 التي اتفقوا خلالها على "طريقة عمل جديدة" للتنفيذ في الأزمات. وهو يهدف ليس فقط إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية، لكن أيضاً إلى تقليل الاحتياجات والمخاطر ونقاط الضعف بمرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2016، قدم أعضاء الحوار الدولي حول بناء الدولة وبناء السلام من خلال إعلان ستوكهولم، بمن فيهم منظمات غير حكومية ودول أعضاء في الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة (INCAF) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والأمم المتحدة، تعهدت بـ "تعزيز أجندة العمل الإنساني كوسيلة لتجاوز الفجوة بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية لتحقيق نتائج جماعية تدعم تنفيذ أجندة 2030 في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات".

يكون الناس الأكثر ضعفاً أكثر عرضة أيضاً لتأثيرات الجائحة. في الوقت نفسه، بالنظر إلى تأثير الأزمة على المدى البعيد، ينبغي الحفاظ على دعم قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحيوية التي تعطي الأولوية لأبعد العناصر في البلدان النامية والسياسات الهشة، وإن كان ذلك يتطلب إجراء تعديلات ضرورية لتجنب حدوث المزيد من الأزمات الصحية والغذائية والاقتصادية في أعقاب أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19). وكحد أدنى، يجب على الحكومات أن تقوم بما يلي:

- ضمان علاج شامل للجميع من فيروس كورونا (كوفيد-19)، بغض النظر عن الجنسية أو الحالة (لاجئ أو نازح أو حالة اقتصادية)؛
- إتاحة الوصول المجاني إلى الرعاية الصحية للنساء والفتيات والأكثر فقراً وتهميشاً، مع التأكيد بشكل خاص على تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له؛
- الدعم المستمر للقطاعات التي تسهم في الأمن الغذائي والتغذوي والاقتصاد، لاسيما الزراعة والقطاع الاقتصادي الصغير وغير الرسمي الذي تعتمد عليه ملايين النساء في البقاء على قيد الحياة، والدعم المستمر للوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي الخدمات المالية الرسمية والنماذج المجتمعية غير الرسمية، مع التسليم بالأهمية الحيوية للحصول على الأموال لتلبية الاحتياجات اليومية واستئناف الأنشطة الاقتصادية على وجه السرعة؛
- ضمان الشفافية ومشاركة المعلومات بشكل مفتوح مع كل الأشخاص والجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، حول الفيروس وانتشاره وآثاره على كل قطاعات ومجموعات المجتمع والتدابير المتخذة والموارد المخصصة للتعامل مع المسائل المتعلقة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؛

بالتالي، يجب على الحكومات والمانحين ووكالات الأمم المتحدة النظر فوراً في تطبيق طرق العمل التالية⁵:

- التحديد والتنفيذ على وجه السرعة لفرص دمج الأنشطة الرئيسية للاستعداد لفيروس كورونا (كوفيد-19) والوقاية منه والاستجابة له في خطط الاستجابة الإنسانية (HRPs) وخطط الاستجابة للاجئين (RRP) القائمة بالفعل والبرامج الأخرى.
- تضمين الاستجابة لفيروس كورونا (كوفيد-19) في آليات تنسيق خطط الاستجابة الإنسانية (HRP) وخطط الاستجابة للاجئين (RRP) وتعزيز التنسيق بين الفرق القطرية الإنسانية (HCTs) والفرق القطرية للأمم المتحدة (UNCTs) وبين الجهات المانحة الإنسانية والمانحين الإنمائيين على المدى الطويل لتحقيق أقصى قدر من التكامل والتآزر بين الاستجابات والخطط الإنسانية والإنمائية.
- دعم التحليل المشترك بشأن فيروس كورونا (كوفيد-19) من قبل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية، ومشاركة المعلومات والتحليل والموارد البشرية للوصول إلى فهم مشترك للموقف وللاحتياجات والاستراتيجيات المباشرة والمتوسطة والطويلة الأجل، مع احتياجات التمويل الأكثر دقة.
- تعزيز البرامج المشتركة بحيث تكون الاستجابة الخاصة بفيروس كورونا (كوفيد-19) والإجراءات الإنسانية والإنمائية الأخرى أكثر تكاملاً، ويمكن أن تحقق نتائج جماعية، وتساعد في تجنب حدوث فجوات في البرامج، وتقلل الازدواجية.
- سنقوم ووكالات الأمم المتحدة بمواصلة دورات التخطيط، وبعد سنوات من مناقشة مدى الحاجة إلى خطط استجابة إنسانية متعددة السنوات، حان وقت التطبيق في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). من شأن ذلك أن يعزز التماسك بين خطط الاستجابة الإنسانية وعمليات أطر التعاون الإنمائي المستدام ويقدم حلاً أكثر استدامة ومراعاة للفوارق بين الجنسين للمجتمعات المتضررة.

وستدعم آليات التمويل المعدلة إلى حد كبير طرق العمل المختلفة هذه.

زيادة التمويل المقدم إلى المنظمات غير الحكومية وتعديل آليات التمويل لتعظيم الاستجابات المرنة إلى فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)
تطلب مؤسسة CARE بشكل عاجل من المانحين، وبما يتماشى مع التزامات مبادرات "الصفقة الكبرى" و"المنح الإنسانية السليمة"، أن يجعلوا إدارة التمويل والمنح لجائحة كورونا (كوفيد-19) مرنة قدر الإمكان للسماح بالتعديلات السريعة للاستجابة مع تحور الفيروس وفهم آثاره بشكل أفضل. وفي هذا السياق، تتخذ المرونة عدة أشكال مختلفة.

أولاً، تعني المرونة وجود قنوات متنوعة لتمويل الاستجابة. تستهدف خطة الاستجابة الإنسانية العالمية بخصوص فيروس كورونا (كوفيد-19) تسع وكالات للأمم المتحدة وتتكامل مع نداءات حركة الصليب والهلال الأحمر الدوليين. كما تتضمن خطة الاستجابة الإنسانية العالمية مبلغ مبدئي 100 مليون دولار للمنظمات غير الحكومية (ما يوازي 5% فقط من إجمالي الخطة)، وهو المبلغ الذي لا يعبر عن الاحتياجات الكاملة للمنظمات غير الحكومية ويجب زيادته بشكل كبير في المراجعات القادمة للخطة. في سوريا على سبيل المثال، تنفذ المنظمات غير الحكومية الاستجابة بشكل كامل وبنسبة 100% في الشمال الشرقي بعد فقدان تفويض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالعمليات العابرة للحدود. وفي حين أن المنظمات غير الحكومية سيمكنها الحصول على التمويل المعبأ من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العالمية وخطط الأمم المتحدة القطرية أو الإقليمية ذات الصلة، فمن الأهمية بمكان التأكد من أنه يمكن لهذه المنظمات أيضاً الحصول على التمويل من خلال التمويل المباشر من الجهات المانحة لتوسيع القدرات التشغيلية بسرعة بينما تستخدم الآليات والعمليات الخاصة بالأمم المتحدة (مثل الصناديق المشتركة بين الدول والصناديق المركزية للاستجابة لحالات الطوارئ (CERF) وما إلى ذلك).

ستكون مرونة التمويل وقابليته للتعديل من العوامل الرئيسية، سواء من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العالمية أو مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية. وقد أدت الجائحة إلى توسيع القدرات الأساسية للمنظمات الآن أكثر من أي استجابات سابقة، بسبب مشاكل الوصول المختلفة التي نواجهها (انظر أدناه)، وكذلك بسبب تأثير الفيروس على موظفينا. تجدر الإشارة إلى أن الكثير من موظفينا من النساء، لاسيما في مجال الرعاية

⁵ مستمدة ومعدلة من توصيات قمة نيويورك العالمية للعمل الإنساني لعام 2016.

الصحية وغيرهم من المستجيبين في الخطوط الأمامية، اللاتي تحملن مسؤوليات إضافية للرعاية في منازلهن ومجتمعاتهن وقد تصاب بفيروس كورونا (كوفيد-19). وفي هذا السياق، سينتج عن عملية منح المشاريع المقيدة العادية الكثير من الأعباء الإدارية ودوائر التعقيبات بالنسبة لنوع التعديل الذي تتطلبه الاستجابة لفيروس كورونا (كوفيد-19) للتوسع والتقديم السريع في ظروف صعبة للغاية. بالتالي، لدعم إعادة توجيهه ومنح التمويل بسرعة وسهولة، تحت مظلة مؤسسة CARE المانحين ووكالات الأمم المتحدة على تطبيق إجراءات مبسطة من أجل:

- العناية الواجبة وعمليات إدارة المخاطر المختلفة (مثل تقييمات القدرة التنظيمية وتقييمات العناية الواجبة والتدقيقات وما إلى ذلك)، بما في ذلك الإجراءات المتخذة عن بعد متى أمكن؛
- الموافقات على المقترحات الجديدة ذات الصلة بفيروس كورونا (كوفيد-19) وتعديلات المنح الحالية التي قد تنطوي على إعادة التصميم بناءً على الحقائق الجديدة، وتعديل الأهداف، والموافقة على التمديدات بلا تكاليف مع تأجيل المواعيد النهائية للتقارير والالتزامات الأخرى.

وإضافة إلى العمليات المبسطة، يجب أن تتحقق المرونة أيضًا عن طريق

- دمج نماذج التعديل في الأزمات في اتفاقيات المنح؛
- تطبيق مرونة مالية أعلى من المعتاد عبر فئات الميزانية وزيادة العتبات التقديرية؛
- الصرف السريع للأموال لضمان سيولة نقدية كافية؛
- عدم المطالبة "بالمطابقة" match أو بحصة مشتركة في الاستجابة لفيروس كورونا (كوفيد-19)؛
- التخلي عن المتطلبات التي يمكن أن تبطئ الاستجابة أو تجردها حتى (مثل المرتبطة بالمنشأ الجغرافي للمشتريات)؛
- تغطية التكاليف الكاملة لأداء الأعمال والاستعداد لزيادة معدلات استرداد التكاليف غير المباشرة للمنظمات غير الحكومية. وستكون المنظمات غير الحكومية مطالبة بالتوسع بسرعة في مواقع جديدة، وتقليص أعمالها في مواقع أخرى، مما يؤثر في قدرتنا على مشاركة تكاليف التشغيل عبر محفظة مستقرة.

بالإضافة إلى ذلك، ستؤدي بيئة التشغيل المعقدة إلى الزيادة في تكاليف معينة (مثل تكاليف الأمن والنقل وما إلى ذلك) بينما يتوقع أن ترتفع الأسعار. بناءً عليه، يجب أن تترجم المرونة أيضًا إلى الموافقة على حساب تكاليف التشغيل للمنح المعلقة جزئيًا أو كليًا (رواتب الموظفين وكل التكاليف الضرورية لاستئناف الأنشطة بسرعة عندما تسمح الظروف بذلك) من المنح.

يشمل تعديل أنماط التمويل أيضًا تنفيذ الالتزامات السابقة بشأن التنسيق. ووفقًا لشعار "ورق أقل ومساعدة أكبر"، وتدعو مؤسسة CARE الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمانحين إلى الموائمة قدر الإمكان بين النماذج والأدوات (مثل النماذج الموحدة للمقترحات والتقارير). تنطوي الموائمة أيضًا على التنسيق والمشاركة بشكل أفضل لطلبات المعلومات، مثل قبول التقييمات (مثل مشاركة تقييمات العناية الواجبة وتقييمات القدرة التنظيمية، وتقييمات الاستغلال والانتهاك الجنسي (SEA) وما إلى ذلك) التي يتم إجراؤها بواسطة/ لصالح وكالة أو جهة مانحة أخرى.

وأخيرًا، لا يجوز أن تؤثر المرونة على المساءلة. تلتزم CARE بالشفافية في الإبلاغ عن كيفية إعادة برمجة التمويل وما الذي سمح التمويل المرن لنا ولشركائنا بتحقيقه. في الوقت نفسه، يجب على الجهات المانحة والوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تعترف بالقيود التي تفرضها مسائل الوصول وأن تدعم تعديلات البيانات ومتطلبات المساءلة الأخرى وفقًا لذلك.

من المحتمل أن تشهد المنظمات غير الحكومية تأثير التبرعات الخاصة غير المقيدة لها (من الأفراد أو الشركات) بالأزمة. بناءً عليه، يجب أن تطبق التدابير المذكورة أعلاه على كل المنظمات غير الحكومية، الدولية أو المحلية، وعلى جميع آليات التمويل المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد-19)، سواء بشكل مباشر على المنظمات غير الحكومية أو من خلال الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وهي مهمة بشكل خاص لدعم مشاركة المزيد من المنظمات غير الحكومية المحلية في الاستجابة التي تواجه في كثير من الأحيان تحديات أكبر في الإنجاز وحتى البقاء في مستوى ثابت نتيجة للبيروقراطية في عمليات منح المساعدات وإدارة التمويل.

دعم الاستجابة المحلية التي تقودها النساء للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19)

نعلم من واقع التجربة أن أفضل طريقة لمساعدة الناس الأكثر عرضة للمخاطر في الأزمات السريعة التغير أن هي عن طريق توجيه التمويل إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة المحلية على كل المستويات، من الوطنية إلى المحلية. وبناءً عليه فإن مؤسسة CARE تدعو إلى موائمة الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مع التزامات "الصقفة الكبرى" فيما يتعلق بالتوظيف واستهداف الجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية المحلية، وكذلك الحكومات الوطنية والمحلية عندما تكون عاملة. وبالنظر إلى حجم الجائحة، من الأهمية بمكان اعتماد نهج "المجتمع ككل" منذ البداية للجمع بين جميع الجهات الفاعلة المحلية ذات الصلة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمؤسسات البحثية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمرأة والمجموعات الدينية ومجموعات المساعدة المتبادلة والمتطوعين المجتمعيين والمنظمات المجتمعية، بما في ذلك أولئك الذين يعملون مع السكان النازحين و / أو اللاجئين.

إن دعم القيادة المحلية منذ البداية، لا سيما القيادة النسائية، من خلال إعطاء الأولوية لدعم المنظمات التي تقودها نساء (WLOs) المحلية ومنظمات حقوق المرأة (WROs) والمنظمات المحلية الملتزمة بالمساواة بين الجنسين (مثل التحالفات التي يشارك فيها رجال)، يعتبر من العوامل الأساسية للنجاح في الوصول إلى الأشخاص الأكثر تضررًا، في المواقف التي يمثل الوصول فيها صعوبة خاصة. وسيكون التقارب والثقة من المجتمعات المتضررة في المستجيبين في الصفوف الأمامية، بما في ذلك الشبكات الاجتماعية غير الرسمية التي تنشئها نساء في الغالب، أمرًا بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح في هذه الأزمة والوصول إلى المجتمعات الأكثر تهميشًا. كما يتضح من حقيقة أن النساء يشكلن 75 في

المائة من العاملين في المجال الصحي في جميع أنحاء العالم أنهم يتمتعون بالخبرة والمعرفة التي تؤهلهم لتولي مناصب قيادية في الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالنظر إلى انعدام الثقة المتزايد في الأجانب الغربيين وحتى في العائدين من الخارج نتيجة للاعتقاد بأنهم من جلب الفيروس إلى البلدان النامية، سيكون الاستثمار في قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويشير حدث ملخص سياسات صادر عن مؤسسة CARE حول تأثيرات تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) على المساواة بين الجنسين في السياقات الإنمائية والإنسانية⁶ إلى أن النساء اللواتي يتواجدن في الخطوط الأمامية للأزمة في المنازل والمجتمعات والمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية والمخيمات وأماكن المعيشة المزدحمة غالباً ما يتم استبعادهن من عمليات صنع القرار على مستوى المجتمع، وكذلك من هياكل الحوكمة التي تشكل الاستجابة. تتطلب الاستجابة التي تقودها نساء أيضاً ضمان أن يكون للمرأة مقعد على موائد صنع القرار وأن يتم دعمها لتوضيح قضاياها في منصات التنسيق واتخاذ القرار ذات الصلة على جميع المستويات (مثل الفرق القطرية الإنسانية (HCT) والتجمعات ومجموعات العمل). وبناء عليه، تدعو CARE الوكالات التابعة للأمم المتحدة والحكومات إلى التأكد من أن أساليب التعامل مع أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومنصات التنسيق والتخطيط المصاحبة تراعي الفوارق بين الجنسين وتشمل القيام بجهود مدروسة لخلق الظروف المواتية لتمكين المرأة من التحدث بثقة وأمان والمشاركة بآرائها وخبراتها.

في الوقت نفسه، يجب ألا تتساوى جهود التوطين مع نقل المخاطر إلى المنظمات المحلية. ويقصد بالتوطين والتضمين الهادف إدراك ودعم وتمكين القيادة المجتمعية. لكنه لا يعني خلق أعمالاً غير مرغوب فيها أو غير مدفوعة الأجر أو منخفضة الأجور للمنظمات المحلية، أو تتطلب منهم تعريض أمن وسلامة موظفيهم للخطر. كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية تعمل بالفعل عن قرب مع الجهات الفاعلة المحلية، مع مشاركة الخبرة والمعرفة والاستعداد التام للعب دور تبادل القدرات هذا. ونتيجة لذلك، تدعو مؤسسة CARE إلى تقديم الكثير من الدعم والمرافقة والتدريب إلى الجهات الفاعلة المحلية ومشاركة القدرات معها، حيث يتم إعطاء الأولوية للمنظمات المحلية التي تقودها نساء (LWLOS) ومنظمات حقوق المرأة المحلية (LWROS) والمنظمات الملتزمة بالمساواة بين الجنسين، للتأكد من قدرتها على تولى أدواراً قيادية أكبر بأمان واقتدار في الاستجابة الفعالة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما بعدها. وعن طريق دعم التطوير التنظيمي الأساسي للجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك قدرتها المحسنة على تنفيذ التدخلات المستجيبة للنوع الاجتماعي، فإننا أيضاً "نعيد البناء بشكل أفضل" ونمكن النساء والرجال الملتزمين بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين من الاستمرار في محاربة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما شابهها من الأوبئة بعد الاستجابة الإنسانية الأولية مع تغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية بشكل إيجابي.

وضع النوع الاجتماعي في المقدمة وفي قلب التدخلات أبرز ملخص السياسات الصادر عن مؤسسة CARE بشأن تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على المساواة بين الجنسين في الأوضاع الإنمائية والإنسانية بالفعل التأثير المتميز الكبير للاستجابة على النساء والرجال والفتيات والفتيان. وتشير النتائج الأولية إلى تزايد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما يؤدي إلى مزيد من الطلب على الخدمات والحاجة إليها، بينما تتضاءل قدرة النساء والفتيات على الوصول إلى هذه الخدمات. كما تشير تقارير الشرطة والمنظمات المعنية بالعنف الأسري في الصين وفرنسا وبلدان أخرى إلى زيادة حالات العنف الأسري مع بدء سريان الإغلاق والحجر. وبالتالي، تدعو مؤسسة CARE إلى:

- أن تقوم كل الجهات الفاعلة في الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بتتبع ومشاركة وتحليل البيانات المجمع عن الجنس والسن والإعاقة للحالات المبلغ عنها والتي خضعت للاختبار والمعالجة، ومعدلات انتشار المرض والوفيات.
- يقوم صناع القرارات المنسقين لجهود الاستجابة (مثل خطط الاستجابة الإنسانية (HRPs) وخطط الاستجابة للاجئين (RRPs) واستراتيجيات المانحين ومقترحات المنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك) باستخدام التحليل الجنساني وإشراك / استشارة أخصائيي النوع الاجتماعي.
- إجراء تقييمات منظمة للعنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك جمع البيانات عن بعد عند الضرورة) وزيادة مستويات التمويل المقدم إلى البرامج ذات الصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وبرامج الحماية في إطار الاستعداد للزيادة المفاجئة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- فرض عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسي والتأكد من أن آليات واستجابات الإبلاغ القائمة على الناجين متاحة للوصول إليها على نطاق واسع.

هناك توصيات تفصيلية متاحة حول الاستجابات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تقرير التحليل الجنساني السريع لمؤسسة CARE وملخص السياسات الخاص بمؤسسة CARE حول تداعيات أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) ذات الصلة بالنوع الاجتماعي في السياقات الإنمائية والإنسانية.

الملخص

توصل تحليل CARE لبيانات مؤشر المخاطر العالمي INFORM إلى أن البلدان "الأعلى خطورة" تكون أعلى بثلاث مرات في احتمالات تعرضها للأوبئة، مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، لكنها أعلى أيضاً بمقدار ست مرات فيما يتعلق باحتمالات الحصول على الرعاية الصحية بالمقارنة مع البلدان الأخرى الأقل خطورة. وبينما تكافح الدول الغنية والأفضل استعداداً للتكيف مع الوضع الراهن، فإن الأشخاص الذين يعيشون في بيئات غير آمنة، مع بنية تحتية صحية ضعيفة للغاية، سيكونون أسوأ حالاً. وعلاوة على ضعف الوصول إلى الرعاية الصحية، يواجه هؤلاء السكان أيضاً أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي والتشريد وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. كل ذلك ينتج عنه زيادة

⁶ مؤسسة CARE، تداعيات تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) على المساواة بين الجنسين في السياقات الإنمائية والإنسانية، مارس/ آذار 2020

احتمالات التعرض لفيروس كورونا (كوفيد-19) ومستويات الدمار التي يحتمل أن يحدثها الفيروس في بلد معين. بناء عليه، تدعو مؤسسة CARE الحكومات والأمم المتحدة إلى تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه والعمل على تلبية احتياجات كل الأشخاص، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الجنسية أو الميول الجنسية. ويجب أن تتم هذه الجهود مع المشاركة الكاملة للسكان المعرضين للخطر، لاسيما النساء والفتيات. ومن خلال هذه الإجراءات وهذا التعاون فقط يمكن للمجتمع الدولي أن يكافح بشكل كامل تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ويطبق الاستجابة المناسبة في هذا الصدد.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

Delphine Pinault pinault@careinternational.org

Sarah Lynch sarah.lynch@care.org